

- وهل هناك إمكانية لتخليق الأوساط العلمية والسياسية الفاعلة كي تحدّ من هذا الضلال التكنولوجي؟
 - أم أن زمام الأمور قد انفلت من يد العقلاء وبات في يد المافيا العالمية التي لا غاية لها إلا المصالح المادية؟
- 1. همجية العقل التحتي:**

يبدل العقل البشري جهداً كبيراً لحلّ شيفرات هذا الكون، وصياغة الفرضيات التي تصبح في ما بعد نظريات تخضع للتجربة والاختبار. وقد اتخذت مسيرة الإنسان العلمية في العصر الحديث مسلكين اثنين هما:

أ. **مسلك قويّم** يستهدي بالحكمة والعلم، ويتجلى فيه العقل المنطقي باحثاً في المبادئ، محللاً الأحداث ساعياً إلى معرفة الأسباب بوعي ومحبة، قاصداً تحقيق المجتمع المتوازن القائم على المعرفة والسعادة والرفاه، والاعتراف بالآخر والقبول به. ومن هذا العقل انبثقت التقنية الخيرة التي تمدّ الإنسان بكل ما يحتاجه من فائدة ونفع.

ب. **مسلك منحرف** يسيطر عليه العقل المتدني التحتي، المنفعل بمركزية الأننا، حيث يتمظهر الجهل والشرّ، وتتشابك الانفعالات والعقائد المذهبية والإيديولوجية، التي غالباً ما تنتهي إلى صراع الإنسان مع نفسه، وإلى صراعه مع الطبيعة، الأمر الذي أدى -وما يزال- إلى الحروب المذهبية والسياسية، وسفك الدماء وإلقاء البشرية في أتون التعاسة واليأس، وحرمانها من نعمة الحياة، واستغلال المستضعفين، وإغراقهم في سيل من الشعارات البراقة، والعبارات السفسطائية الزائفة. ومن هذا العقل بالذات تصدر التقنية المدمرة التي نحن بصدد دراستها.

ولقد سعى العقلاء في كل الثقافات إلى وضع أطر أخلاقية توجّه الإنسان، لأن المقصود من وجوده على هذه الأرض هو تعميرها لنشر قيم الخير فيها، ولن

يتأتى له ذلك إلا إذا كانت أفعاله أخلاقية. إذن، فالبعد الأخلاقي هو جوهر وجوده، وليس تقدمه المادي.

ومن المفيد في هذا المجال أن نذكر قاعدة أخلاقية جعلها الرواقيون في هرم القواعد الأخلاقية وهي أن يعيش الإنسان وفقاً للطبيعة، لا على تناقض معها كما يحدث الآن.

ولقد كانت الأسس الفكرية عند حكماء الشرقيين وعند اليونانيين من بعدهم، قائمة على تمجيد العقل والأخلاق، ولذلك كانت كل الحضارات السابقة موصولة العرى بالأسس الأخلاقية، بحيث أثمرت علوماً فلسفية ورياضية ونفسية وطبية وفنوناً جمالية ارتقت بالإنسان وانسجمت مع الطبيعة.

لكن كيف حدث أن فقدت الأخلاق قيمتها في عصرنا الحالي بوصفها جزءاً من الحضارة ؟

إن الحضارة الغربية الحديثة تأسست على تقديس العلوم المادية، والاستفادة من جميع الطاقات الكونية الكامنة والظاهرة، لخدمة الجسد فحسب، ومنحه وافر الرفاهية والمتعة واللذة، واختصار الزمن له وتقريب المسافات إليه، وتخفيف الجهد عنه ووقيته من الآلام، كما قامت أيضاً على الرغبة بيسط السلطان على الشعوب واستغلال خيراتها وإعداد القوة الكفيلة بتحقيق ذلك بدءاً واستمراراً. فكان أن أنتج الإنسان المعاصر، مجموعة كبيرة جداً من العلوم المادية المتطورة المتقدمة، ومجموعة ضخمة من المبتكرات والمخترعات، التي أفادته في مختلف نواحي مطالبه المادية السلمية منها و الحربية، لكنها أهملت جوانب مهمة من حياة الإنسان الروحية والخلقية والسلوكية، لاستهانتها بمنظومة القيم المتصلة بمنشأ الإنسان وجوهر وجوده. ولنتذكر في هذا الصدد كيف أقام الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (1724- 1804) فهمه للإنسان على أساس عقلي خالص، واعتبر الإنسان غاية في ذاته،

ووضع أهم قاعدة أخلاقية عرفتها البشرية، وهي (افعل الفعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص كل إنسان سواك بوصفها دائماً وفي نفس الوقت غاية في ذاتها، ولا تعاملها كما لو كانت مجرد وسيلة)¹.

لكن ما أنتجته الحداثة الغربية من إبداعات علمية على جميع الأصعدة، جاء نقيض هذه القاعدة تماماً فأصبح الإنسان وسيلة رخيصة لغايات أرخص. وسنحاول أن ندلل على صدق ما طرحناه ببعض النماذج التي أثمرها العلم الحديث.

فمن القضايا المثيرة للاستياء في المجال البيولوجي -على سبيل المثال - قضية الهندسة الوراثية التي قدمت بعض النتائج الإيجابية التي لم يكن من السهل الوصول إليها من قبل، ولكن هناك مخاطر لا بد أن توضع في الاعتبار، إذ ما الذي يمكن أن يحدث لو أن العلماء توصلوا إلى نتائج خاطئة أدت إلى تشكيل مخلوق لا يمكن التخلص منه، أو أن جرثومة خطيرة خرجت من المختبر وتكاثرت بسرعة وأدت إلى نشر وباء ما في العالم، يمكن أن يقضي على البشرية كلها؟

ثم إلى أي حد يمكن أن يصل العلماء في كشفهم عن أسرار الحياة البشرية؟ وإلى أي حد يمكن لتلاعبهم بالجينات وتحكمهم فيها أن يؤثر على الإنسان وموقعه في هذا الكون؟

لقد تحول الإنسان نفسه إلى مجرد مجموعة من رموز وراثية يمكن عن طريق حلها معرفة تكوينه الوراثي، ومن ثم السيطرة عليه، وهذا يعني أن قدسية حياته وأسرارها أصبحت عرضة للانتهاك. ومن هنا يمكننا أن نتساءل عن إمكانية الاستمرار في مثل هذه التجارب، وهل الفوائد التي سنحنيها من هذا المجال تكفي لتبرير استمرارها رغم ما فيها من محاذير؟

¹ عادل العوا، القيمة الأخلاقية، الشركة العربية للطباعة والنشر، 1965، ص 16.

إن هذه التساؤلات ارتبطت منذ زمن ليس ببعيد بالإجهاض - والذي سمحت به الحكومات في الغرب - رغم اعتراض رجال الدين المسيحي، ولكن الأمر يختلف الآن، فقد اتسعت الدائرة لتمس أحد المعازل التي كان يدافع عنها الدين، أعني الإنجاب، الذي تحول إلى عملية تكنولوجية - كما يعتقد البعض - بعد أن كان إنسانياً مائة في المائة.

وعلى هذا فالمسألة لم تعد مقتصرة على رجال الدين، بل دخلت مجال القانون والتشريع وأروقة البرلمانات ومكاتب السياسيين الذين وجدوا أنفسهم أمام معضلة أخلاقية فلسفية حادة ترتبط بمفاهيم عديدة مثل الضمير، والمسؤولية، والوجود الإنساني، وقديسية الحياة، وكرامة الإنسان¹.

أما المشاكل الأيكولوجية فإنها لم تُطرح في تاريخ البشرية كلها بمستوى الحدة الذي تطرح به في الوقت الراهن والسبب هو أن هناك تهديدا حقيقيا لوجود الإنسان على وجه الأرض، بل إن التدمير يطال الكرة الأرضية بمجماداتها ونباتاتها وحيواناتها، في برّها وبحرها وجوّها، بسبب ما وفرتة الثورة الصناعية والتكنولوجية من إمكانات هائلة للإنسان ضاعفت طاقاته آلاف المرات ومكنته في استغلاله للطبيعة وإنهاكها بل وتدميرها.

لقد أدى التخريب المتزايد لعناصر البيئة إلى ظهور فعاليات مختلفة هدفها الدفاع عن البيئة والتصدي لأشكال الإضرار بها، كما أدى من جهة أخرى إلى ظهور مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي بدأت تنتشر في الساحة الفكرية المعاصرة وتفرض نفسها على المهتمين بقضايا البيئة والتنمية والاقتصاد والصناعة والشأن العام مثل أخلاقيات البيئة، وحقوق البيئة، حقوق الحيوان،

¹ ناهدة البقصمي، الهندسة الوراثية والأخلاق، عالم المعرفة، ص 56 - 99.

الفلسفة البيئية، السياسات البيئية، أحزاب الخضر، جمعيات حماية البيئة، الحركة البيئية. إلى غير ذلك من المفاهيم التي تندرج ضمن التفكير البيئي المعاصر. ولا ينحصر الأمر في الدفاع عن قضايا البيئة والتصدي لمختلف التصرفات الإنسانية اللامسؤولة تجاه مواردها، ولا حتى في اتخاذ القرارات والقيام بإجراءات فردية وجماعية، أخلاقية وقانونية لأجل حمايتها والحيلولة دون استمرارها في التدهور، بل تعدى الأمر ذلك إلى التعبير عن فلسفة جديدة صوّرت الإنسان في وضع اجتماعي وثقافي وبيئي متأزم، محاولة تقديم رؤية جديدة للإنسان في علاقته بمحيطه البيئي.

إن الإنسان البدائي رغم بدائيته فإنه تعامل مع الطبيعة بحب واحترام (المتوحش الطيب حسب تعبير جان جاك روسو) حيث لم يكن يأخذ منها إلا ما تقتضيه الضرورة القصوى، واستطاع بذلك أن يعيش لآلاف السنين بطريقة لم تترك أية آثار بيئية سلبية عليها.

لكن الإنسان الحديث - ومنذ القرن السادس عشر قرن الثورة الميكانيكية التجريبية - تحوّل إلى رغبة جنونية في استغلال موارد الطبيعة، فانطلقت عمليات الحفر والقطع والإحراق وتحويل المعادن، وتحويل الصخور والأتربة، ومجاري المياه. وقد وصلت هذه السيطرة إلى درجة الكوارث التي تهدد بقاء الإنسانية مثلما تهدد الكرة الأرضية وكل من عليها، حيث خلفت الثورة الصناعية آثارا بيئية خطيرة بفعل تزايد الطلب على الطاقة والمواد الخام، وتطورت وسائل النقل بشكل سريع، ونتج عن ذلك زيادة استغلال الموارد غير المتجددة التي أنتجت بدورها تلوثات في الهواء والماء

والترتبة، وتنامي بسبب ذلك حجم النفايات الكيماوية والنووية غير القابلة للتحلل، فظهرت أنواع خطيرة من الأمراض¹.

ولا يعني هذا بطبيعة الحال أننا نرفض الحداثة ونتائجها العلمية كتجاوز للفكر التقليدي، ولا كتدبير عقلائي لحياة الإنسان الاجتماعية والسياسية، بل ما نعيه هو مراجعة الحداثة في بعض جوانبها، والبحث عن قيم جديدة أو أخلاقيات للبيئة أو أخلاقيات للأرض. وهذا الانشغال هو الذي دفع الفلاسفة المهتمين بقضايا البيئة من طرح تساؤلات أساسية حول علاقة البشر بالطبيعة.

إن الفلسفة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي متفرجة على مشكلات بالغة الأهمية على هذا النحو، لذلك لا بد أن تخرج عن إطار النظر والتأمل المجرد لتندمج في تلافيف هذا العالم، وتثبت أن لها دوراً في حياتنا ومستقبلنا، كما كانت تفعل ذلك دائماً. ولذلك برزت فكرة (الأخلاق العملية) لتجيب عن كثير من التساؤلات التي تثيرها العلوم، والتي ربما لم يجد العالم أو الطبيب أو المخترع، الوقت الكافي للإجابة عنها، رغم أنها قد تواجهه و تقض مضجعه في كل يوم.

إنه ومن خلال البحث في أخلاقيات العلم سعت الفلسفة -وستسعى أكثر- إلى الارتقاء بالإنسان من المستوى الحيواني إلى أعلى درجات الرقي الفكري والروحي، مؤكدة أن الحضارة الحديثة لن تستطيع أن تعطي الصورة المثلى للإنسانية الراقية، وأن الفلاسفة في هذا العصر مخيّر بين سبيلين:

- إما أن يتوجهوا نحو التجريد والتسوية العقلي لما يحدث، فيُخذفون خارج التاريخ.
- وإما أن ينخرطوا في هذا الواقع المتأزم لتقييمه وترشيده .

¹ Hubert Doucet, *La théologie et le développement de la bioéthique américaine*, in *Revue des sciences religieuses*, faculté de théologie catholique, Palais universitaire, Strasbourg, N° 1, Janvier 2000, p: 9-13.

والحقيقة إنهم لن يرضوا بأن تنفصل الفلسفة عن وجود الإنسان الراهن و عن وجوده كما ينبغي، وإلا حكموا على أنفسهم حكماً مبرماً بأن يظلوا في موقف سلبي لا علاقة لها بسيرورة التاريخ¹.

فالفلسفة البيئية -مثلاً- تعتقد أنه من الممكن حل المشاكل البيئية وتجاوز الأزمات التي يعاني منها الإنسان بالاعتماد على أخلاقيات جديدة لا تنحصر آفاقها في الدفاع عن حق الإنسان في العيش والبقاء فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى إدماج باقي الكائنات الأخرى والتشديد على منح هذه الكائنات حقوقاً واعتبارات أخلاقية من خلال إسقاط تلك المعايير المتمركزة حول البشر، وفي هذا الإطار يتم الحديث عن حقوق الحيوان وحقوق البيئة وحقوق الأرض².

لقد سبق لبعض الفلاسفة أن نبهوا إلى مخاطر السعي للسيطرة على الطبيعة وإلى مخاطر الوحشية التي يتم بها التعامل مع بقية الأحياء - أمثال، جون لوك، إيمانويل كانط، جيريمي بنتام- كما نبهوا إلى الانعكاسات السلبية للتقنية. إلا أن الانطلاقة الفعلية لأخلاقيات البيئة كانت مع المفكر الأمريكي المتخصص في الحياة البرية "ألدوليوبولد" الذي لفت الانتباه إلى ضرورة أن يشمل الاعتبار الأخلاقي باقي مكوّنات المجال الحيوي وليس الإنسان وحده³.

إنّ ألدوليوبولد بإدانتته لموقف الاستخفاف الذي تتخذه المجتمعات الحديثة تجاه الطبيعة - باعتبارها ملكاً للإنسان وبالتالي فإن له كامل الحرية في تملكها والتصرف

¹ ألبرت اشفيتزر فلسفة الحضارة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، دار الأندلس، ص 62 .

² مايكل زبرمان الفلسفة البيئية، من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية، ترجمة: معين شفيق رومية، الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ط1، أكتوبر 2006. ضمن سلسلة "عالم المعرفة"، العدد (332) الجزء الأول.

³ Jacqueline Russ, *La pensée éthique contemporaine, Que sais-je?* PUF, 1995, P: 190-121

فيها- يدعو إلى أخلاقيات جديدة تدمج باقي المكونات البيئية في الاعتبارات الأخلاقية للإنسان.

وفي السياق ذاته، تعتبر الفيلسوفة الفرنسية "جاكلين روس" أن الأخلاقيات الإيكولوجية العميقة التي نادى بها الفيلسوف الألماني "هانس يونس" في كتابه "مبدأ المسؤولية" من شأنها أن تساهم في التراجع عن "مركزية الإنسان" وتأسيس قانونٍ طبيعيٍّ تحتل فيه الطبيعة مكان الصدارة، ويتم الإعلان فيه عن سقوط كل ذاتية متسلطة تدّعي امتلاك القيم المطلقة، ويتم فيه استصدار قانون أخلاقي يذيب كل الذوات ويدمجها في إطار بيئي واحد يعترف بحقوق كل العناصر الإيكولوجية على قدم المساواة¹.

مستقبل الإنسان والأرض في ظل الحداثة الغربية:

لقد أنتجت الحداثة الغربية ثورة في المفاهيم حول العقل والذات والتاريخ والطبيعة. وكان ذلك حصيلة ثلاثة قرون (الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر) من الكفاح والصراع ضد سلطة الكنيسة الظلامية وضد الإقطاع. وبذلك تمكن الوعي الأوروبي من إحداث قطيعة بين الماضي والحاضر، وتحول من سلطة أرسطو إلى سلطة العقل، وانتقل من سلطة الكتاب المقدس إلى سلطة الطبيعة، ومن التمرکز حول الله إلى التمرکز حول الإنسان، ومن البحث في خلود الروح إلى البحث في طبيعة الجسد. كما ناضل التنويريون من أمثال مونتسكيو، وروسو، وفوليتير، وهلفسيوس، وآخرون ضد تدخل الكنيسة في شؤون العلم، ووقفوا ضد الطغيان، مرافعين عن حقوق، فكان أن تحققت الثورة الفرنسية 1789 تحت شعار "الحرية، الإخاء والمساواة"².

¹ Jacqueline Russ, *La pensée éthique contemporaine*, P: 190-121

² بيير شانو، الحضارة الأوروبية في عصر الأنوار، ترجمة: سلمان حروفوش، دار كنعان، دمشق، سوريا، 2003.

ولكن ما أن توطدت دعائم الثورة وانفتح الأفق لتجسيد قيم الحداثة، حتى بدأت النتائج تأتي على عكس التوقعات. فباسم العقل والعلم والتقدم، جاءت أنظمة استبدادية شمولية تصادر حرية الفرد وإرادته، وباسم العقل والعلم والتقدم، انطلقت الجيوش الاستعمارية تغزو العالم، مصادرة لحقوق الإنسان وسالبة الحريات. وفي النصف الأول من القرن العشرين بلغت الحداثة الغربية قمة احباطاتها من خلال حربين عالميتين، حيث سحقنا ودمرنا عشرات الملايين من البشر، ومازالت البشرية تذوق ويلات الحروب، والاستغلال والاضطهاد، كل ذلك باسم العقل والحقيقة والتقدم.

ثم إن العلم الذي بنت عليه الحداثة آمالها في تحقيق الرفاهية والسعادة للبشرية تحول إلى وسيلة لتشيئ الإنسان، وجعله سلعة تافهة رخيصة، بل أصبح وسيلة لدمار الكون بأكمله.

لقد تصوّر عصر الحداثة أن الطبيعة قوة ميكانيكية جبارة، مهيمنة ومعادية للإنسان، وأن الأحياء يعيشون في هذه الطبيعة وسط فوضى عارمة، حيث لا نظام ولا قوانين، والقانون الوحيد هو البقاء للأقوى. وكانت تطبيقات هذا المفهوم وانعكاساته على علوم ناشئة مثل علم البيئة جدّ مؤثرة، حيث بادر الإنسان منذ فجر الثورة الصناعية في القرن 18 إلى الاستغلال اللاعقلاني والمفرط لثروات الطبيعة، ما أدى إلى تشويهها¹. وها نحن أمام أهم وأخطر سؤال في تاريخ البشرية، وهو: لماذا لم يكن ممكناً تجسيد قيم الحداثة، قيم الحرية، والإخاء والمساواة والتسامح، على أرض الواقع؟ ما هو السبب؟ هل المشكلة في العقل، أم العلم، أم الإنسان أم فيهم جميعاً؟

¹ G.Canguilhem, *la connaissance de la vie*, J.Vrin, Paris, 1992, P.111

لقد تواطؤ العلم مع السلطة والاستغلال، وأصبح جلياً أن العقل الذي بشرت به الحداثة قد فقد عقلانيته وأن العلم قد ضيع رشاده، و أصبح كل شيء يلفظ أنفاسه الأخيرة على مشارف الفناء، ولم يتبق إلا إصدار شهادات الوفاة للعقل والحقيقة والإنسان. وبات رد الفعل المتوقع على مستوى نظام الخطاب، هو إعداد العدة لاستئصال الشمولية والعقلانية والذاتية، ومن ثم إعلان موت الإنسان¹ ونهاية التاريخ²، وهي المهمة التي تبنتها فلسفة ما بعد الحداثة، كإكمال لمراسيم دفن جثمان الحداثة.

ويمكننا في هذا الصدد أن نستحضر ألان تورين الذي يعزو إخفاق الحداثة إلى اضمحلال الذات الإنسانية نتيجة لاختفاء الغايات التي دمرتها الوسائل التكنولوجية، بحيث تحولت تلك الغايات إلى مجرد البحث عن اللذة و المكانة الاجتماعية، والريح والقوة³. فالعلم الذي تستند إليه العدمية لا يعترف إلا بحيوانية الإنسان، ومن هنا إصراره على تدمير أعز ما يملك وهو ذلك البعد المتسامي⁴. هذا ويذهب هيربرت ماركوز إلى أن جعل العلوم الفيزيائية نموذجاً لليقين والدقة، والاعتقاد بأن تقدم المعرفة منوط بالاحتذاء بذلك النموذج، كلها علامات

¹ ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص 175.

² فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ ونهاية البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1993.

³ آلن تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور غيث، المجلس الأعلى للثقافة، 1997، ص 145.

⁴ المرباط، مصطفى، هزيمة الإنسان أو الولادة الثقافية للإنسان المعاصر، العلم والثقافة أية علاقة؟ ملتقى فكري لمجموعة بحث في العلم والثقافة، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998، ص 37 بتصرف.

على انتصار معايير الواقع التكنولوجي بحيث تحول العالم إلى أدوات ومنافع ومصالح. لذا فإن ما يميز الحضارة الصناعية هو الرفاه، والفعالية وافتقاد الحرية الفردية¹.

ويصف ماركوز المجتمع الصناعي المعاصر بأنه مجتمع مستند إلى حضارة منتجة، قادرة على زيادة الرفاه وعلى إضفاء صفة الحاجة على ما هو زائد عن الحاجة وتحويل ما هو كمالي إلى ما هو ضروري. فالتناس يتعرفون على أنفسهم في بضائعهم، ويجدون جوهر روحهم في سياراتهم، وجهازهم التلفزيوني، وفي بيتهم الأنيق وأدوات طبخهم الحديثة². أما الرقابات التقنية فقد غدت تعبيرا عن العقل الذي أصبح خادما لكل المصالح الاجتماعية، بحيث أن كل تناقض معه يبدو لا عقلانيا وكل معارضة له تعتبر مستحيلة³.

إن ثمة -في نظر ماركوز- اختلاف ما بين العقل التكنولوجي و العقل ما قبل التكنولوجي. ففي هذا الأخير يخضع المرء لنظام الأشياء، أي للقوانين الاقتصادية وقوانين السوق⁴.

يقول ماركوز في هذا الشأن: "إن التكنولوجيا المعاصرة تضفي صبغة عقلانية على ما يعانیه الإنسان من نقص في الحرية، وتقيم البرهان على أنه يستحيل "تقنيا" أن يكون الإنسان سيّد نفسه وأن يختار أسلوب حياته. وبالفعل، إن نقص الحرية لا يطرح نفسه اليوم على أنه واقعة لا عقلانية أو واقعة ذات صبغة سياسية، وإنما يعبر بالأحرى عن واقع أن الإنسان بات خاضعا لجهاز تقني يزيد من رغد الحياة ورفاهيتها كما يزيد من إنتاجية العمل. إن العقلانية التكنولوجية لا تضع شرعية

¹ هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: ج. طرايشي، بيروت، 1971، ص 37.

² J. Habermas, *la technique et la science comme idéologie*, trad. Franc. J. R. Ladmiral, Paris, 1973.

³ J. Habermas, *Connaissance et intérêt*, trad. Franc. Gérard Cléménçon, Paris, 1976, 1973.

⁴ محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، الدار البيضاء، 1991، ص 87.

السيطرة موضع اتهام، وإنما هي تحميها، والأفق الأداتي النزعة للعقل يطل على مجتمع كلي استبدادي موسوم بالسمة العقلانية¹.

هكذا، يتبين لنا أن التقنية ليست شيئا محايدا، كما أنها ليست مجرد تطبيق عملي للعلم، إنما هي موقف إيديولوجي. وهي ليست آلات وأدوات ووسائل عمل، في يد الإنسان، بل إنها أدوات ووسائل تكرر منطق السيطرة، حيث إنها تبرهن على أنه يستحيل أن يكون الإنسان سيد نفسه وأن يختار أسلوب حياته. فنقص الحرية لا يطرح نفسه اليوم على أنه واقعة ذات صبغة اجتماعية أو سياسية، وإنما يعبر بالأحرى عن واقع إنساني بات خاضعا لجهاز تقني يزيد من رغد الحياة ورفاهيتها ولكنه يزيد أيضا من استعباد الإنسان².

هذا ويجدر بنا -ونحن نتحدث عن الوجه المظلم للحدث- أن نعرض رأي المفكر المغربي طه عبد الرحمن الذي يصف الحضارة الغربية بأنها حضارة قول ومن خصائصها أنها "فتنت الناس بفتنتين: فتنة العقلانية وفتنة التقنية، وهي من حيث جانبها المعرفي حضارة متأزمة، ومن حيث جانبها التقني حضارة متسلطة"³، لأنها قامت أساسا على أصليين "لا أخلاق في العلم و لا غيب في العقل"⁴، وهي ترمي إلى جملة من الآفات هي: "التضييق" و"التجميد" و"التنقيص"⁵.

- **فآفة التضييق:** مفادها أن لا أخلاق في المنطق ولا في المعرفة.

¹ هربرت ماركوز، العقل والثورة، ترجمة فؤاد زكريا، بيروت، 1979.

² هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ص195.

³ طه عبد الرحمن، روح الحدث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 2، 2009، ص90.

⁴ طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص 92.

⁵ المرجع نفسه، ص 80.

- وآفة الجمود: تتمثل في الاكتفاء بالقول القانوني والقول الاجتماعي عن القول الأخلاقي، وحصر هذا الأخير (=القول الأخلاقي) في الأعمال الفردية الخاصة.
 - أمّا آفة التنقيص: فمؤدّاها أن حضارة القول أنقصت من شأن الأخلاق وجعلتها خادمة للضعف وأبدلتها بالقول السياسي¹.
- ولا يمكن درى هذه المفاصد والآفات "إلا بالرجوع إلى التجربة الأخلاقية العميقة التي تتحقق من خلال العقل المؤيد التي يعطي أخلاق الحكمة"² التي تتيح لصاحبها التخلق بالصفات الحسنى والاقتداء الحيّ بأخلاق الرسول ﷺ³.
- إن تجربة التغلغل الروحي - وهي مرتبة العقل المؤيد - ستساهم في تخليص الإنسانية من زيف الحضارة الحديثة، وتخرجها من طلب حظوظ السيادة على الكون إلى أداء حقوق العبودية لسيد الكون عزّ وجل.
- أمّا في كتابه "روح الحداثة" فينطلق الأستاذ طه عبد الرحمن، من التفريق بين واقع الحداثة الغربية، وروح الحداثة، التي يُفترض أنّ هذا الواقع الحداثي يسعى إلى تجسيد قيمها ومبادئها المتمثلة في: النقد والرشد والشمول. ولكن هذه القيم والمبادئ أسيء تمثيلها وتجسيدها في سياق الواقع الحداثي الغربي، فأنت بنتائج تضاد مقصود أصحابها، وهذا هو سبب الأزمات المتلاحقة التي يعانيتها البشر.
- إن منشأ هذه الأزمات والآفات التي برزت في واقع الحداثة الغربية هو الفقر الروحي والمعنوي، الذي طبع النسخة الغربية للحداثة، فضيّق أفقها، وأفق الإنسان الإحساس بالمعنى وبالأمان والاطمئنان، ووَلَدَ لديه الشعور بالخوف واليأس والتشرد واللاجدوى.

¹ المرجع نفسه، ص 79.

² المرجع نفسه، ص 80.

³ المرجع نفسه، ص 80.

إن من أبرز مواضع ذلك الفقر، تغليب الجانب الاقتصادي والمنفعة المادية على كل اعتبار، وجعلهما مقياساً وحيداً لكل تنمية وتطور، فكان أن طغت التقنية والتجريب، وغابت الحكمة والمقصد عن كل نشاط علمي أو عملي، ولا أدلّ على هذا من الآفات غير المسبوقة، والإشعاع النووي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتلوث البيئة، والاحتباس الحراري، والأزمات المالية والاقتصادية المختلفة.

والخلاصة التي ينتهي إليها الأستاذ طه عبد الرحمن هي أن الحضارة الغربية "حضارة ناقصة عقلا، وظالمة قولا ومتأزمة معرفة، ومتسلطة تقنية"¹. وعليه، فإنه لا بد من بديل عن التطبيق الإسلامي لحداثة خاصة به. هذا التطبيق الذي سيجنب البشرية نكسة التطبيق الغربي للحداثة، لأنّ الزمن الأخلاقي للإسلام، غني بأبعاده الأخلاقية المعنوية على مستوى الفعل، وأبعاده الروحية على مستوى العقائد والتصورات، وأبعاده الإحسانية على مستوى المقاصد والنيّات، وهو عين ما افتقدته وتفتقده حداثة الغرب².

1. الابتكارات العلمية في خدمة السياسة و الاقتصاد:

لقد أصبحت القرارات السياسية هي التي تتدخل في مصير العلم، وأصبحت الشركات الكبرى هي التي توجه البحث العلمي نحو هدف واحد و أساسي ألا وهو الربح المادي. فقد كنا من قبل نعتقد أن العلم موضوعيٌّ ومحايّد، لكن التطور العلمي والتقني أثبتا وهمية هذا الطرح، خصوصا بعد أن سُخرت التقنية لتحقيق رغبات سياسية واقتصادية، وبالتالي وجدنا أنفسنا اليوم أمام سياسة بلا مبادئ وعلم بلا أخلاق وفكر بلا قيم .

¹ طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، ص 145.

² المرجع نفسه، ص ص 78، 79.

وبموجب هذا، لم يعد صناع القرار العالمي يكتفون باتخاذ قرارات سياسية، بل أصبحوا يستهدفون التأسيس الفكري لمواقفهم وتصوراتهم، اقتناعاً منهم بأن الهيمنة الفكرية يجب أن تمهد الطريق لأية هيمنة سياسية واقتصادية. وقد ترسخ لديهم هذا الاعتقاد بعد أن أصبحت تقنية المعلومات من أهم أدوات الاقتصاد وأهم وسيلة لتنفيذ القرار السياسي وأهم سبيل لصناعة الثقافة.

هكذا، أصبحنا في عالم أضحت فيه المعرفة قوة قادرة على فرض سلطتها، بما يوحي بأن معظم النزاعات المستقبلية ستحسم داخل ما يعرف باسم "السوق الثقافية". وهذا ما يبرر ما نراه اليوم من ظهور مجموعات بحث فكرية أو جماعات علمية في إطار ما يسمى **بمصانع الأفكار**؛ هدفها التأسيس الفكري للمواقف السياسية التي تتخذها بلدانها.

وما يثير الأسف هو طغيان **التبرير الأخلاقي** للعديد من المواقف، سواء على مستوى السياسية أو العلم، مثل الحديث عن أخلاق الحرب، والمسؤولية الأخلاقية لبعض البلدان في نشر الحرية وتحقيق العدالة، بنفس الكيفية التي نقول بها أن على الدول الغنية مسؤولية أخلاقية تتمثل في العمل على القضاء على الفقر والأمراض في الدول الفقيرة، بما يتطلب تمويل الأبحاث في هذا الاتجاه، كذلك المتعلقة بإنتاج أنواع جديدة من النباتات والبذور القادرة على مضاعفة الإنتاج، بما يسمح بتأمين الأمن الغذائي، وغير ذلك من المواقف المعللة بالرغبة في إسعاد الإنسان¹.

إن الهاجس الغالب على صناع القرار العالمي هو التحكم في الإنسان، ولقد انتقل هذا المنحى من المجال السياسي إلى الأبحاث العلمية، حيث السعي الجنوني للتحكم في الإنسان (بيولوجيا)، ما جعل بعض المهتمين يتصورون أننا سننتقل من الاستبداد السياسي إلى الاستبداد الجيني

¹ حسان الباهي العلم بين الأخلاق والسياسة <http://bit.ly/adflywin> Make Money at :

وهناك أمر آخر لا بد من الإشارة إليه، وهو تحالف العلم مع الرأسمال، حيث نُقلت العديد من مراكز البحث من الجامعات إلى مختبرات خاصة بالشركات؛ وما تبقى منها فهو أمام خيارين، إما أن يدخل معها في شراكة، وإما أن ينسحب تحت سطوة المنافسة و قلة الموارد المالية.

والمعروف أن الأبحاث التي تقوم بها بعض الشركات ترصد لها مبالغ ضخمة في مقابل أن تحتكر - هي وحدها - النتائج فتنتشرها أو تبيعها على الناس، وقد تدفعها وتمنع أي حديث عنها إذا كان في ذلك مصلحتها. و المؤلم في الأمر هو ترك القضية برمتها في يد الشركات تملي ما تراه من قواعد أخلاقية، وترسم ما تعتقده صحيحا من طرق استعمال الدواء، مع أن هذه الشركات ليست مؤهلة للقيام بمثل هذا الدور على الإطلاق¹.

وهكذا تمّ التخلي عن أخلاقية البحث العلمي، فأصبحت العديد من التجارب تجرى في مختبرات سرية، وأصبح العالم راضخ لقيود يحددها رأس المال، خوفاً من إفشاء الأسرار أو إغرائه من طرف شركات أخرى. فالشركة هي التي تحدد المجال الذي على العالم أن يشتغل فيه، وهو مُجبر على تحصيل نتائج ترضي رب المال. وبهذا أصبح التنافس بين الشركات قويا، وأصبح الصراع بين الجامعات العلمية يعتمد مختلف طرق التغليب، خوفا على سمعتها، و حفاظا على منتوجها.

وبما أن غاية الشركات هو الربح والربح فقط ، فهي التي تختار الأولويات، وما يجب أن يُفصح عنه وما يجب أن يبقى طي الكتمان، وهي التي تختار الوقت والكيفية التي يُعلن بها عن الابتكار الجديد. وحتى لو كان الابتكار العلمي -في

¹ سعيد اللاوندي، مافيا صناعة الدواء في العالم، الأهرام، السبت، 27 ديسمبر، 2003، السنة 127، العدد، 42754. أنظر:

(<http://www.ahram.org.eg/Archive/2003/12/27/FILE11.HTM>)

مجال ما- يمكن أن يصل إلى نتائج ذات قيمة بالنسبة للمجتمع، ولكن لا يدر أرباحًا كثيرة، فإنه يُتخلى عنه، لاعتبارات تنافسية قائمة أساسا على الربح. فيجد العالم نفسه في وضع تناقضي بين أخلاقيات المهنة والتزاماته تجاه الشركة.

وكمثال على ما سبق، نذكر أن **مافيا صناعة الدواء** التي باتت تتواطؤ مع رجال السياسة، إلى حدّ أن الشركات متعددة الجنسية- والتي تسيطر على تجارة الدواء -تسهم في الحملات الانتخابية للمرشحين في الحزبين الديمقراطي والجمهوري في أمريكا، كما يشارك نفر من قادة هذه الدول بأشهُم في رأس مال هذه الصناعة الذي بلغ عام 1990 نحو 200 مليار دولار، وتضاعف اليوم ليصبح نحو 400 مليار دولار¹.

وكدليل على ما ذكرناه، ما جاء على لسان السيد **جوزيه بوفيه** زعيم فيدرالية المزارعين في فرنسا والمناهض الأول للعولة، ويتعلق بالعقار الخاص بالعلاج من مرض الإيدز، فقد ذكر أن الشركات متعددة الجنسية التي تحتكر صناعة الدواء تضع يدها بالفعل على الدواء الذي يشفي من مرض الأيدز، لكن سعره للفرد الواحد يبلغ نحو 300 دولار. ويذكر الشخص ذاته بأنه تفاوض مع هذه الشركات لتقوم ببيع الدواء بنصف الثمن الذي ستدفعه إليها جمعيات غير حكومية على أن تتبرع الشركات بالنصف الثاني. لكن هذه الشركات رفضت العرض ولم تأبه للآلاف الذين يموتون صرعى هذا المرض يوميا في العالم وفي إفريقيا السوداء على وجه الخصوص².

وفي هذه الحالة أصبح المرضى في جميع أنحاء العالم ضحايا لهذه الشركات، لأنهم أصبحوا يحملون صفة زبائن شأنهم في ذلك شأن من يتردد على سوبر ماركت

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

كبير ليشتري منه حوائجه. بمعنى أن الطبيب لم يعد يهتمه علاج المريض بقدر ما يهتمه أن يسطو على مدخراته، ويسلبه كل ممتلكاته. والحصاد النهائي لكل هذا هو مزيد من الأرباح التي تتكدس بها خزائن أرباب صناعة الدواء وأذيالهم من منتجي ما يسمى بالخدمات الطبية (مثل الأطباء، والجراحين والممرضين).

إن تلك الشركات العابرة للقارات استطاعت أن تحول المجتمعات المستضعفة إلى مجتمعات استهلاكية، همها إشباع الرغبات المادية. كما حولت الطبيعة إلى مجرد خزان لموارد هدفها تلبية ثقافة الاستهلاك، وشعارها البرغماتي الدائم هو: كل شيء هو بلا قيمة ما لم يستغل.

وبالجملة، فقد أصبحنا أمام إنجازات يصعب حتى على العقل تعقلها. فأصبح العقل لاعقلانيا وقد كان يفترض أن يكون عقلانيا، وانتهى إلى فقدان دوره كرقيب للفعل الإنساني، حين استبعدت الأخلاق من العلم كما استبعدت من السياسة.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن العقل تحول إلى لا عقل حين فقد الحس النقدي؛ وعمد إلى تشيئ كل شيء، فاستباح كل القيم الإنسانية والطبيعية¹.

الخاتمة:

هكذا نصل في خاتمة دراستنا إلى نتيجة رئيسية مفادها أن جلّ الاختراعات العلمية المعاصرة قد فقدت الإطار الأخلاقي الذي يحدد لها معالم الطريق ويصّرها بالمقاصد النبيلة التي تحافظ على كينونة الإنسان وسلامة الطبيعة بكل مكوناتها. وعليه، فقد بات من الضروري أن تتضافر جهود كل الخيرين في هذا العالم، وعلى اختلاف أديانهم، وثقافتهم، وتخصصاتهم العلمية، من أجل المساهمة في تخليق

¹ طه عبد الرحمن، روح الحداثة، ص 232.

الاختراعات العلمية وترشيدها والحد من تيهها و ضلالها، وإن كان هذا يبدو لنا صعبا للغاية في ظل المعطيات السياسية والاقتصادية التي قدمناها.

ومع ذلك لا ينبغي الاستسلام للأمر الواقع بل يجب تعبئة الأختيار من النخب المثقفة لمواجهة هذا الطغيان. ويمكن لنا أن تقدم بعض التصورات التي نراها صالحة للخروج من هذا المأزق، وهي كالآتي:

أ. التأكيد على أن للعقل حدود، فلا يمكنه أن يعقل كل شيء. كما أن الاستخدام المفرط له من شأنه أن يحول الشيء إلى ضده؛

ب. توسيع مجال العقل وعدم تحديده في العقل الأداتي الضيق، بل يجب أن نتبنى عقلا تدبريا تأمليا يستند إلى القيم الأخلاقية؛

ج. وصل العلم بالأخلاق، لأن القيم الأخلاقية هي الضامن الوحيد لتصحيح مختلف مظاهر الانحراف الناتجة عن الاختراعات العلمية؛

د. عدم التسليم بمقولة حياد العلم بل يجب وصله بالسياقات الثقافية والاجتماعية والعقدية الذي يظهر فيها؛

هـ. إعادة تحديد دور العلماء حتى لا يسمحوا لأنفسهم بأن يتدنوا إلى حضيض الاستغلال السياسي والاقتصادي؛

و. تخليق الحياة السياسية حتى لا تتسبب بقرارتها في استغلال العلم وتوجيه البحوث نحو الغايات الدنيئة؛

ز. إعادة النظر في مفهوم الحداثة الغربية ضيّقت العقل لصالح الصبغة الأداتية، وجردته من خاصيته الإنسانية.

المراجع:

1. ألبرت اشفيتزر، فلسفة الحضارة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، دار الأندلس، 1983.
2. ألن تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور غيث، المجلس الأعلى للثقافة، 1997.
3. المرابط، مصطفى، هزيمة الإنسان أو الولادة الثقافية للإنسان المعاصر، العلم والثقافة أية علاقة؟ ملتقى فكري لمجموعة بحث في العلم والثقافة، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998.
4. بيار شانو، الحضارة الأوروبية في عصر الأنوار، ترجمة: سلمان حرفوش، دار كنعان، دمشق، سوريا، 2003.
5. هيربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة ج. طرايشي، بيروت، 1971.
6. ———، العقل والثورة، ترجمة: فؤاد زكريا، دار الكتاب العربي، بيروت، 1979.
7. محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، الدار البيضاء، 1991.
8. مايكل زيمرمان، الفلسفة البيئية، من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية، ترجمة: معين شفيق رومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ط1، أكتوبر 2006. ضمن سلسلة "عالم المعرفة"، العدد (332) الجزء الأول.
9. ميشال فوكو، حفریات المعرفة، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1986.
10. ناهدة البقصمي، الهندسة الوراثية والأخلاق، عالم المعرفة.
11. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1993.
12. عادل العوا، القيمة الأخلاقية، الشركة العربية للطباعة والنشر، 1965.
13. طه عبد الرحمن روح الحداثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2009.
14. طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000.

15. G. Canguilhem, *la Connaissance de la vie*, J. Vrin, Paris, 1992.
16. Jacqueline Russ, *La pensée éthique contemporaine, Que sais-je?* PUF, 1995.
17. J. Habermas, *la technique et la science comme idéologie*, trad. Franc. J. R. Ladmiral, Paris, 1973.
18. —————, *Connaissance et intérêt*, trad. Franc. Gérard Cléménçon, Paris, 1976, 1973.
19. Hubert Doucet, *La théologie et le développement de la bioéthique américaine*, in *Revue des sciences religieuses*, faculté de théologie catholique, Palais universitaire, Strasbourg, N° 1, Janvier 2000.

حركية العلم البيولوجي وسؤال الأخلاق

د. خديم أسماء*

ارتبط تأسيس العلوم منذ نشأتها بإيجاد الحلول لمشاكل الإنسان المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بالجانب المادي، كظروف حياته، وسبل راحته واستقراره. وقد انشغل العلماء إلى جانب البحث في الظواهر الطبيعية وفك رموزها من خلال تفسيرها وفق علاقات ثابتة، بالطرق العملية والابتكارات المادية من أجل تسهيل الحياة وتبسيط تعقيداتها أمام الإنسان لكي يستمر في البقاء.

في واقع الأمر، لم تخل الإنسانية من الإنتاجات الثقافية، كالفلسفات، والفنون، والآداب -والتي كانت بدورها تعمل على تحرير الإنسان من كل أشكال العبودية- إلا أنّ إنجازات العلم بما تميّزت به من نجاعة في سبلها ودقة نتائجها، جعلت هذه المنظومة على درجة بالغة من الأهمية.

وهنا، لابد من الإشارة إلى حجم الإنجازات العلمية والتطورات التكنولوجية المتسارعة والمختلفة كماً ونوعاً، والتي أحدثت بدورها العديد من الانقلابات والثورات في حياة الإنسان، من حيث تطويع صعوبات العيش. ورغم ذلك، لا

* أستاذة بجامعة معسكر.

يمكن التغاضي عن وجود بعض الاستثناءات التي تمّ فيها استخدام تلك المعارف العلمية والتكنولوجية لخدمة قوى الدمار والريزية، ورغم قلة مثل هذه الهنات والعثرات إلا أنها كانت عميقة الأثر وبالغة الخطورة. وهذا ما جعلها مطية للجدل الدائر بين الفلاسفة وعلماء الدين وحتى بعض العلماء أنفسهم بخصوص قيمة التطور العلمي الذي تشهده البشرية، فهل جاء العلم فعلا من أجل سعادة الإنسان؟

ومن المفارقات الكبرى -والتي لم تكن مطروحة من قبل- أن العلم أصبح يطرح مشكلات أخلاقية تثير الاهتمام وتقتضي المزيد من التمعن، حيث اقترن بما هو مقبول وبما هو مرفوض، بما هو خير وبما هو شر. وفي ظل التقدم العلمي المتسارع صارت الأخلاق تفرض نفسها وبقوة يمكننا تبريرها إجرائيا بما حدث من اصطدام بين بعض الإنجازات العلمية في البيولوجيا من جهة، وإنسانية الإنسان من جهة أخرى. فما طبيعة هذا التصادم؟ هل بإمكان العلم البيولوجي أن يلتفت إلى الاعتبارات الأخلاقية بينما هو يستمر منتشيا بما حققه من نجاحات؟ ومن جهة أخرى ماهي آليات التعاطي الأخلاقي مع مثل تلك القضايا؟ وهل نحن -أمام هذا الوضع- بحاجة إلى نوع خاص من الأخلاق يكون وفق معايير العلم المعاصر؟

لا يختلف اثنان بخصوص ما عرفه العلم المعاصر ولا زال يشهده من تطور هائل طال كل جوانب الحياة، وما عزّز همم العلماء في البحث والدراسات المكثفة، هو اهتمام الدول الكبرى بهذا المجال من خلال تخصيص أكبر قدر من ميزانيتها على مجال البحث العلمي، وبالطبع هذا يندرج ضمن استراتيجيتها للدخول في السباق الحضاري. لقد بات العلم معياراً للقوة والتقدم، وهذا ما جعل قوة الأمم وقدرتها على الهيمنة تقاس بمدى تقدمها العلمي والتكنولوجي. إلا أن الرغبة في اعتلاء القمم وبلوغ الذروة قد تكون مبررا للعديد من الممارسات التي غالبا ما تبدو

مستهجنة، وأحيانا مُستنكرة. لذلك، كثيرا ما يُطرح السؤال: هل كل تقدم علمي يخضع بالضرورة للمعايير الأخلاقية؟ فكثيرا ما يبهنا اكتشافا علميا ما باعتباره نتيجة لقدرة العقل البشري على اختراق الحدود، لكن ننشد من جهة أخرى إلى الرغبة في مساءلته من حيث "صلاحه أو ملاءمته للبشرية؟ بمعنى آخر، ما مدى شرعيته وحدوده؟

لقد مكّن العلم المعاصر الإنسان من القدرة على التنبؤ واستباق الزمن، وتم بلوغ هذه المرحلة مروراً بالمرحلة الوصفية التي هي إجابة عن السؤال: كيف تحدث الظاهرة؟ ومن أجل إحكام السيطرة على الظاهرة بواسطة السبل التقنية يتم الانتقال إلى المرحلة التفسيرية، والتي تجيب عن سؤال: لماذا تحدث الظاهرة؟ أما التنبؤ فهو في الواقع محك نجاح الوصف والتفسير، وهو وظيفة أو خاصية كل القوانين الطبيعية¹. وخاصية التنبؤ في واقع الأمر تمثل القدرة على ضبط الظاهرة بمعرفة شروطها التي ترتبط معها بشكل حتمي وضروري، مما يجعل حضور تلك الشروط وبنفس الكيفية علة كافية وضرورية لحدوث الظاهرة، وبالتالي يكتسب العالم إمكانية التنبؤ، وقد عبر كارل بوبر *Karl Popper* «عن طريق الوصل بين القضايا الكلية والشروط الأولية استنبطنا القضية المخصوصة ونحن نسمي هذه القضية تنبؤا خاصا»². وما حديثنا عن التنبؤ إلا استدراجا لواحدة من المسائل التي اتخذت هي الأخرى طابعا أخلاقيا، حيث اعتبره علماء الدين محاولة للاطلاع على الغيب، فهل كل تنبؤ هو اختراق لعالم الغيب؟

¹ يعني طريف الخولي، التفكير العلمي: الأسس والمهارات، منشورات جامعة القاهرة، د(ط، س)، ص ص: 114-115.

² كارل بوبر، منطق الكشف العلمي، تر: ماهر عبدالقاهر محمد، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2000، الإسكندرية، ص: 78.

يرى الأستاذ طه عبد الرحمن أنه: «إذا عرفت أن طور النظم من أطوار النظام العلمي -التقني يبنّي أصلا على مبدأ التنبؤ، وأن التنبؤ هو أساسا الجمع بين القدرة على ترتيب الإمكانيات النظرية والقدرة على تبيّن ما يترتب عليها من التمكنّات العملية، فاعلم أننا نحتاج إلى كمال التبيّن لدلول "الغيب" الذي تنطوي عليه عملية التنبؤ»¹. وهنا، إشارة إلى ضرورة ضبط مفهوم الغيب الذي يمكن للتنبؤ أن يصله، فهناك غيب مطلق لا يعلمه إلا الله تعالى، وآخر يمكن وصفه بالنسبي يتوقف على جملة من المعطيات النظرية التي من شأنها أن تؤدي إلى تكرار الحوادث أو الظواهر. ومن جهة أخرى يشير صاحب النص أن العلم يجب أن يتحرّر من الرغبة في السيادة والسلطان اللتان كثيرا ما تتمكنان من نفس العالم فتأخذه الظنون بأنه قد بلغ بمعارفه ومدرّكاته ما لا يمكن التحكّم فيه.

ويقول في السياق ذاته: «المعرفة العلمية لا تستقيم على أصول التنبؤ المنفك عن طلب السيادة وعن حظ السطوة، حتى تكون مفتاحا لمزيد التعرف على سلطان سيد الكون بقدر ما هي باب للاطلاع على مقاصد وقوانين ما يجريه من آيات كونية؛ فالقانون العلمي أيا كان ما لم يزد صاحبه تبيّننا لهذا السلطان الخارج يولّد في نفسه شعورا بسلطان داخلي لا يلبث أن يجلب له ولغيره ضرا قريبا أو بعيدا ولو بدت على هذا القانون لوائح الإتيان بخير مرغوب فيه»². وفي هذا فصل، بيّن نوعين من التنبؤ: ينتج الأول شعورا لدى العالم بالسيطرة على الكون والتحكّم في قوانينه، بينما يتجه الآخر إلى إدراك نواميس الكون بما هي ناتج عن إبداع الخالق الأوحد له.

¹ طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحضارة الغربية، المركز الثقافي العربي، ط3، 2006، الدار البيضاء، ص:134.

² المرجع نفسه، ص:136.

إذا كانت مسألة التنبؤ العلمي قد تحوّلت إلى جدل بين علماء الطبيعة وعلماء الدين من حيث انغماسها في المجهول -والتي عرفت انفراجا فيما بعد عندما صارت من أساسيات البحث العلمي في كل صوره- فإن الأمر قد امتدّ إلى حقول أخرى من الإنتاجات الحضارية. ذلك أن ظهور ما عُرف بالزرعة الإنسانية في أوروبا قد نبّه المفكرين إلى ضرورة الاهتمام بالجانب الأخلاقي أو عودة الأخلاق من جديد كرقابة تفرض نفسها على المنجزات البشرية، من أجل الكشف عن القيمة الأخلاقية التي تختفي وراءها. وقد ارتفعت أصوات عديدة تطالب بتلك العودة في سبيل الحد من الاجتياح التقني الذي سلب الإنسان حقيقته.

إن طغيان العقل الأداتي في القرن العشرين أدى إلى تغليب المنفعة، والنجاحات الفردية صارت كأنها قيم سائدة في ذلك العصر. وكان لزاما على هؤلاء المفكرين أن ينادوا بعودة الأخلاق إلى الساحة من أجل استرداد إنسانية الإنسان التي طالتها يد العلم ولم تكتثر بعدها بنتائج هذا الاجتياح. وحتى نوجه دراستنا هذه إلى هدفها لا بد من طرح السؤال التالي: ما هي البيويثيكا (Bioéthique) أو أخلاقيات علم الأحياء؟ وقبل الخوض في تفاصيل استخدام هذا المفهوم لا بد من ضبطه، فقد تمّ اعتماده في القواميس والموسوعات من فترة متأخرة وتحديدًا من سنة 1982، وعُرف باعتباره البحث والتفكير في القضايا الأخلاقية المترتبة عن التقدم الحاصل في التقنيات الجديدة في علوم الصحة والحياة¹. وغايته بالطبع هي اقتراح مبادئ أخلاقية يقتضيها ضبط توجهات ذلك التقدم الحاصل، وكذا وضع الحدود المشروعة لتدخلات العلماء ومراقبة التدخلات المتعلقة بالكائن البشري منذ لحظة

¹ عبد الرزاق الدواي، حول إشكالية ميلاد مفهوم جديد، ضمن أعمال مائدة مستديرة حول: المفاهيم، تكوّنها وسيرونها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 2000، الدار البيضاء، ص: 22.

الإخصاب وصولاً إلى لحظة الموت¹. ومن خلال هذا التحديد سنتجه نحو موضوع هذه الورقة، وهو التصادم الذي حدث بين الممارسات الطبية والبيولوجية من جهة، ومنظومة الأخلاق من جهة أخرى. كما أن الأمر تجاوز الموقف الديني من القضية إلى مواقف أخرى كثيرة نادى بضرورة وضع حدود لتلك الانتهاكات التي طالت الإنسان، وقد قادها علماء الاجتماع والنفس ورجال القانون، فضلاً عن منظمات حقوقية استهجنّت هي الأخرى تلك الأبحاث التي استهدفت الوجود الإنساني بكل أبعاده.

وكما تمّ ذكره مع تطور علوم الإنسان ظهرت مواقف عديدة إزاء المشكلة، أبرزها موقف منظمة اليونسكو التي خصّصت لجنة دولية للبيويثيقا². وقد تشكلت لجان البيويثيقا ولجان حقوق الإنسان كإرادة جماعية غايتها وضع حد لانتهاك الحرمات الإنسانية، وفرض مبادئ احترام البشرية. ومن أكثر العلوم البيولوجية ارتباطاً بحياة الإنسان، علم الطب، وهو المجال الذي حقّق طفرات عديدة وغير مسبوق، حيث تم التعرف على العلاقة التي تربط الأمراض الوراثية وبين الجينات حاملات الصفات الوراثية، والتي تختلف من شخص إلى آخر. وقد أجريت تجارب عديدة تتعلق بالهندسة الوراثية سواء على البشر أو على الحيوان³. وطُرحت العديد من المسائل الطبية من جديد، لكن بصورة أخلاقية، كالإجهاض، أجهزة الإنعاش، والتنفس الاصطناعي، وهو الحل الذي تم اللجوء إليه من أجل الإبقاء على الحياة

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² عمر بوفتاس، فلسفة الحق: كانط والفلسفة المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2003، المغرب، ص:65.

³ بدوي عبد الفتاح محمد، فلسفة العلوم، العلم ومستقبل الإنسان... إلى أين؟ دار قباء الحديثة، د ط، 2007، القاهرة، ص:373.

البيولوجية للمريض في حين يكون المخ قد توقف وهو ما يُعرف بـ "الموت الإكلينيكي"، وقد أثارت هذه المسألة مشكلة أخلاقية واسعة في حينها¹. إلا أن بدايات هذا التصادم، والذي كان سبباً في ظهور "أخلاقيات الطب والبيولوجيا" تعود إلى فترة الستينات بالولايات المتحدة الأمريكية، عندما نشر أحد أساتذة كلية الطب بجامعة هارفرد الأمريكية ويدعى *Henry Beecher* سنة 1966 مقالا بعنوان "الأبحاث الطبية والأخلاق"، تعرض فيه إلى جملة الانتهاكات التي تحدث في المستشفيات الأمريكية من تجارب تسيء إلى كرامة الإنسان وتتنافي والأخلاق الطبية. وأهمها حقن خلايا سرطانية حية في أجسام مرضى عجزة لاختبار مناعتهم ضد المرض سنة 1963، وما بين سنتي 1950-1970 تم حقن مجموعة من نزلاء مستشفى الأمراض العقلية بفيروس التهاب الكبد لتتبع مراحل تطور هذا المرض،... ومثل هذه القضايا أثارت الرأي العام الأمريكي وأفرزت العديد من الإجراءات الرقابية في المستشفيات بوضع اللجان الأخلاقية بها للحد من تلك الانتهاكات.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الحاسمة للرقابة الأخلاقية، إلا أن الأبحاث الطبية ازدادت تطورا وأكثر تعقيدا، مما جعل تطبيقاتها تقع في مشاكل أخلاقية أكبر. ومن هذه التطبيقات نذكر أهمها وأبرزها؛ مشكل الإنجاب الاصطناعي حين يتم تلقيح البويضة خارج رحم المرأة، ثم نقل الجنين إلى رحم امرأة ليست بالضرورة هي الأم الأصلية. وقد تم نجاح أول عملية إخصاب من هذا النوع بإنجلترا سنة 1978 وتمت تسمية الأطفال المولودين بهذه الطريقة بأطفال الأنابيب. والذين يتم تحديد

¹ عصام القوصي، قيم جديدة ضرورية للممارسة الطبية، أزمة القيم ومتغيرات العصر، تنسيق: أنور مغيث وسهير عبد السلام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د ط، 2008، القاهرة، ص: 120.

جنسهم وخصائصهم البيولوجية بشكل مسبق، بمعنى آخر إمكانية الحصول على أطفال تحت الطلب.

ومن القضايا العلمية التي اتخذت حيّزا واسعا من الجدال الأخلاقي ما عُرف بالحق في الموت الرحيم (*Euthanasie*) وهي كلمة تمت استعارتها من اللغة اليونانية القديمة وتتركب من *Thanatos* تعني الموت، *Eu* التي تعني برفق وراحة¹. وهو إجراء يتم اتخاذه بوضع حد لحياة شخص مصاب بمرض عضال وميؤوس من علاجه رحمة به وشفقة عليه، مما يعانيه من آلام، ومنحه فرصة الموت ببطء وفي هدوء تام. وهنا طُرح السؤال: ما شرعية منح المريض إمكانية قتل نفسه بنفسه أو بمساعدة غيره للخلاص من الآلام؟ ألا يعد ذلك انتحارا؟ وما زال مثل هذا المشكل مطروحا إلى يومنا هذا نظرا لاصطدامه باستعصاء الأمراض الخطيرة على العلاج من جهة، والحق في الحياة من جهة أخرى.

وازدادت تطبيقات العلم اتساعا وتقدما كما قويت أيضا مناقشتها أخلاقيا من قبل علماء الأخلاق، والدين، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والقانون. ونقف هنا عند سنة 1997 عندما تمّ الإعلان عن نجاح تجربة الاستنساخ الوراثي (*Clonage*) للنعجة "دوللي" على يد مجموعة من العلماء البريطانيين، انطلاقا من خلية غير جنسية. وقد أحدث هذا الاكتشاف انقلابا حقيقيا على مستوى البحث العلمي، وكذلك من حيث دلالاته القيمة والأخلاقية باعتباره يُنبئ عن تشظي الوحدة الإنسانية في الوجود، وفتح مجال للنسخ البشرية المتكررة في كل زمان ومكان. كما أنه يهدد مؤسسة الإنجاب البشري، ويؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية والعاطفية، وسيفتح إمكانية قيام مؤسسات لإنتاج البشر، بينما لو بقي على مستوى الحيوانات لعاد على الإنسان بالفوائد الكثيرة.

¹ عبد الرزاق الدواي، المرجع السابق، ص: 27.

إن وقوفنا عند بعض القضايا التي شكّلت مواضيع جدل بين منظومتي العلم والأخلاق لا يعني البتة أن كل إنجازات العلم المعاصر وتطبيقاته تهدد حياة الإنسان وكرامته، وحتى تلك القضايا بعينها قد ساهمت بشكل أو بآخر في تيسير بعض ما استصعب على الإنسان، كمشاكل العقم مثلاً، وكذلك تعذر العلاج من بعض الأمراض الخطيرة. وهذا ما يبرر خفة ذلك التحامل عليها في البداية، ثم قبولها وربما تشجيعها في زمن لاحق، فلم تعد مسألة التلقيح الاصطناعي مستهجنة ولا فكرة الاستنساخ غريبة أو منبوذة، ذلك أنه من سنن الاكتشافات العلمي عبر تاريخها أنها تثير الجدل والدهشة في أول أمرها، لكن سرعان ما تتحوّل إلى فكرة مأهولة أو مقبولة ومغرية في المستقبل.

ومثل هذه المفارقة في الموقفين تجعلنا أمام جملة من القناعات؛ أولها ترك الفضول الإنساني وحيه للمعرفة يشق طريقه، ذلك أنه من المتعذر كبح تلك الرغبة، مادام يخدم الإنسان في حياته الصحية والطبية. وبهذا، لا تتحول الرقابة الأخلاقية على التطبيقات العلمية إلى مجرد عوائق تحكمها الإيديولوجيات من أجل قطع الطريق أمام التطور العلمي والتقدم مثلما كانت محاكم التفتيش، بل يجب أن تكون غايتها حفظ وجود الإنسان وكرامته. ومع هذا لا يمكن إغفال الصعوبة التي ستواجهها البيوايطيقا، فهل تفسح المجال أمام العلماء للمضي في أبحاثهم إلى أبعد الحدود دون قيد أو شرط، أم عليها مراقبة نتائج تلك التطبيقات وضبطها من أجل أن تكفل للإنسان كرامته وحقه في العيش الآمن؟

الهوامش:

1. بدوي عبد الفتاح محمد، فلسفة العلوم، العلم ومستقبل الإنسان... إلى أين؟ دار قباء الحديثة، دط، 2007، القاهرة.
2. طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحضارة الغربية، المركز الثقافي العربي، ط3، 2006، الدار البيضاء.
3. عبد الرزاق الدواي، حول إشكالية ميلاد مفهوم جديد، ضمن أعمال مائدة مستديرة حول: المفاهيم، تكوّنها وسيرورتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 2000، الدار البيضاء.
4. عصام القوصي، قيم جديدة ضرورية للممارسة الطبية، أزمة القيم ومتغيرات العصر، تنسيق: أنور مغيث وسهير عبد السلام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دط، 2008، القاهرة.
5. عمر بوفتاس، فلسفة الحق: كانط والفلسفة المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2003، المغرب.
6. كارل بوبر، منطق الكشف العلمي، تر: ماهر عبد القاهر محمد، دار المعرفة الجامعية، دط، 2000، الإسكندرية.
7. يحيى طريف الخولي، التفكير العلمي: الأسس والمهارات، منشورات جامعة القاهرة، د (ط، س)، القاهرة.